محليات

أكثر من ألف عملية جراحة تنظيرية وعادية في مشفى الكلية

٩٩٪ من خدمات المشفى مجانية

| محمود الصالح

أجرى مشفى الكلية بدمشق خلال هذا العام زراعة ٥١ كلية بنجاح وفق المعايير العالمية و٤٦٣ عملية جراحة بولية عامة و٥٧٦ عملية جراحة تنظيرية و٢٥٣ تنظيراً بولياً هذا ما أكدته المدير العام للهيئة العامة لمشفى الكلية الدكتورة رانيا ديراني.

وأضافت أن المشفى يقدم جميع خدمات جراحة الكلية وبشكل مجاني لأكثر من ٩٩٪ للمرضى وفق أفضل المعايير الدولية من خلال الخبرات الكبيرة والمتميزة الموجودة في المشفى ونتيجة خروج الكثير من المشافي التخصصية في المحافظات من الخدمة بسبب الأعمال الإرهابية زاد الضغط على المشفى ما جعلنا أمام تحد كبير في توفير المزيد من الخدمات في ضوء الإمكانيات المحدودة لدينا وراجع قسم الإسعاف خلال العام الحالي ١١٥٨٩ مواطناً تم قبول ٥٧٨ مريضاً بعد أن تم إجراء كل مستلزمات التقصي والتصوير والتحليل في قسم الإسعاف وتبين حاجة هؤلاء إلى الإقامة في المشفى وراجع قسم العيادات ١٢٦٦٠ مواطناً تم قبول ١١٩٣ مريضاً منهم بعد أن تبينت حاجتهم للاستشفاء لدينا ونظراً لارتفاع تكاليف جلسات غسل الكلية إلى ما يسمى التنقية الدموية تم إجراء جلسات غسيل استفاد منها ٢٢٣٣٢ مواطناً إضافة إلى جلسات تنقية لمرضى تحضير الزرع البالغ عددهم ١١٩٦ وهناك ١٢١٤ طفلاً استفادوا من جلسات غسيل الكلية خلال الفترة الماضية من هذا العام.

> ديراني: نقوم بإجراء أكبر عمليات الأورام في الجهاز البولي

وأكدت ديراني أن هناك جلسات تنقية الحصيات التي بلغت ٩٨٩ جلسة استفاد منها ٦١١ مريضاً وأجري في المشفى ١١٠ آلاف تحليل دموي للمرضى المراجعين والمقيمين في المشفى خلال الفترة الماضية، وهذه الخدمات ٩٩٪ منها مجاني وما يقدم بأجور هو وفق تسعيرة وزارة الصحة وهي تشمل الإقامة فقط ولا يزال الفريق الطبي في المشفى يجري كبرى عمليات الأورام في الجهاز البولي وفق أفضل المعايير الدولية وقد بدأنا أيضاً بإجراء عمليات زراعة الكلية للمواطنين العرب والأجانب بعد صدور قرار خاص بهذه الأعمال المكلفة لا تزيد على ٢٤ ألف دولار لعملية الزرع الواحدة للأجور فقط دون التدخل في تأمين المتبرع الذي يقع على عاتق المريض المستفيد من الزراعة.

علماً أن أجور زراعة الكلية في الدول المجاورة تصل إلى ٧٥ ألف دولار وهذا يؤكد مدى التطور الطبي الموجود في سورية وكذلك على استمرارنا في توفير الخدمات المجانية المكلفة جداً للمواطنين السوريين وهذا جزء من الضمان الصحي الذي يحظى به المواطنون في بلادنا.

العكام لـ«الوطن»: شركات حصلت على قروض وحولتها إلى دولار للمتاجرة ولا قواعد لمنح القروض

٥٥٠ تاجراً غادروا البلاد بعد أن حصلوا على قروض بالمليارات

| محمد منار حميجو

كشفت إحصائيات قضائية أن عدد الشركات المتعثرة عن وفاء الديون في سورية بلغت نحو ٦٥٠ شركة منها ٤٠٠ شركة بدمشق وريفها بينما بلغت في محافظة حلب نحو ١٥٠ شركة معلنة أن عدد الدعاوى المنظورة أمام القضاء والمتعلقة بتصفية الشركة وصل إلى ٣٠٠ دعوى منها ٤٦ شركة في دمشق.

وبيّنت الإحصائيات أن هناك ملاحقة لنحو ٥٥٠ تاجراً غادروا البلاد بعدما حصلوا عل قروض بالمليارات موضحة أن عدد الشركات التي تتم تصفيتها ازداد بشكل ملحوظ وهذا يدل على إفلاس عدد كبير منها نتيجة الظروف الراهنة، إضافة إلى نقل مقرات العديد من الشركات إلى خارج البلاد.

وأكد مصدر قضائي أن العام الحالي شهد عدداً كبيراً من الدعاوى الخاص بتصفية الشركات إما بسبب خلاف بين الشركاء وإما إفلاس الشركة مشيراً إلى أن الكثير منها دمرت مقراتها أو مصانعها وخاصة في محافظة حلب وريف دمشق ودير الزور.

وبيّن المصدر لـ«الوطن» أن المحكمة المدنية والتجارية تنظر في الدعاوى المتعلقة بتصفية الشركة وفق قانون أصول المحاكمات المدنية وقانون الشركات موضحاً أنه نتيجة تعثر العديد من الشركات عن سداد القروض تلجأ إلى تصفية الشركة وهذا ما يحدث حالياً.

وأوضح المصدر أن المحكمة المصرفية تنظر في الدعاوى الخاصة بتعثر الشركات أو أي جهة أخرى مشيراً إلى أن المحكمة كان لها دور كبير في تخفيف الضغط على المحكمة التجارية.

بدوره اعتبر أستاذ كلية الحقوق بجامعة دمشق محمد خير العكام أن الفساد في مسألة تقييم الضمانات أثناء منح القروض يعود إلى عدم وجود قواعد تقييم صحيحة، كاشفاً أن هيئة الإشراف على التمويل العقاري تدرس حالياً وضع قواعد جديدة للضمانات وأنه في حال تم ذلك فإنها ستقلل من حالات الفساد بشكل كبير.

وبيّن العكام في تصريح لـ«الوطن» أنه يجب أن نميز بين نوعين من الشركات المتعثرة عن سداد القروض النوع الأول حصل على القرض وحوّله إلى دولار ثم هرّبه إلى خارج البلاد أو تاجر به ولم ينفذ أي مشروع من المشاريع التي تعهد بتنفيذها أما النوع الثاني فقد دمرت جميع منشآته معتبراً أن هذا النوع يجب أن يلحظه القانون باعتبار أنه تعثر نتيجة أمور خارجة عن إرادته.

وشدد العكام على ضرورة وضع قواعد وضوابط دقيقة لمسألة الضمانات وإزالة العقبات الموجودة في القانون معتبراً أن القانون الحالي جيد وأزال العديد منها.

ودعا العكام إلى التساهل مع الشركات التي تعثرت في سداد القروض لظروف قاهرة بينما الشركات التي هربت الأموال أو حوّلتها إلى دولار فيجب ملاحقتها وتسريع عملية استرداد القروض.

> نتيجة الفساد في منح القروض هيئة الإشراف على التمويل العقاري تضع ضوابط جديدة للضمانات

وأضاف العكام: إنه يجب النظر إلى الأسباب التي دفعت كل شركة إلى عدم سداد القرض ولا سيما أن هناك العديد منها تمت تصفيتها لأنها وصلت إلى مرحلة الإفلاس.

وأحدثت وزارة العدل في نهاية عام ٢٠١٣ محكمة مصرفية خاصة بالنظر بالدعاوى المتعلقة بتعثر الجهات الحاصلة على قروض بعدما كان ذلك من اختصاص المحكمة التجارية المدنية كما أنه تم إحداث منصب قاضي تحقيق مالي للنظر بالدعاوى المالية، وخلال العام الحالي أحدثت محاكم جنايات خاصة بالأمور المصرفية.

مجلس الدولة بدلاً من المركزي لمعالجة القروض المتعثرة

٣٠٠ ألف ل.س قروض التسليف للموظفين و٢٠٠ ألف للمتقاعدين

| محمد راكان مصطفى

يبدو أن ملفات القروض المتعثرة ستلقى طريقها إلى مجلس الدولة بعد أخذ ورد على مدى أشهر بين المصارف العامة ومصرف سورية المركزي من دون جدوى.

جاء ذلك بناء على اقتراح مديري المصارف العامة من مبدأ إحالة الموضوع إلى أهل الاختصاص للوصول إلى نتائج مجدية في تحصيل حقوق المصارف من القروض المتعثرة، الأمر الذي تم التباحث فيه موسعاً خلال اجتماع المصرف المركزي مع مديري المصارف العامة يوم أمس.

وكان المقترح المقدم من المصارف العامة آثار موجة من التضارب في الآراء بين مؤيد ومعارض، إذ رأى البعض أن هذا الإجراء من شأنه أن يسرع في الوصول إلى حصول المصارف على حقوقها، على حين ذهب القسم الآخر إلى أن إحالة الملفات إلى محامي مجلس الدولة من شأنه أن يؤدي بملفات القروض لتصبح طي النسيان.

وتساءل البعض عن توفر الإمكانات لدى مجلس الدولة لاستيعاب هذا العدد من قضايا القروض المتعثرة الموجودة لدى المصارف العامة، وعن توفر الكوادر الكافية لدى المجلس للقيام بكل هذا الكم من العمل، ومن المتوقع إجراء لقاءات ومباحثات مع وزارة العدل لدراسة إمكانية تنفيذ هذا الإجراء وتطبيقه على أرض الواقع، ويبقى القرار الفصل بيد مصرف سورية المركزي في تنفيذ هذا الإجراء أو عدمه، وفيما يتعلق بالسماح لمصرف التسليف الشعبي استئناف منح قروض لذوي الدخل المحدود كشف مصدر مسؤول لـ«الوطن» عن بدء المصرف بوضع التعليمات التنفيذية لهذه القروض، متوقعاً أن تكون بسقف ٣٠٠ ألف ليرة سورية للموظفين و٢٠٠ ألف ليرة سورية للمتقاعدين وأنه من المتوقع أن يبدأ المصرف الإقراض مع مطلع الشهر القادم.

وزير السياحة: تأهيل مشاريع بـ١١ مليار ليرة وطرح ٤٥ للاستثمار قريباً

| فادي بك الشريف

أكد وزير السياحة بشر يازجي لـ«الوطن» طرح ٤٥ مشروعاً معروضاً للاستثمار في ملتقى الاستثمار السياحي قريباً، مؤكداً أن بعض المشاريع لا تتجاوز تكاليفها ٥٠ مليون ليرة والبعض الآخر يقدر بالمليارات مشيراً لأهمية التركيز على المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وبيّن يازجي أن تكاليف المشاريع التي تم تأهيلها بموجب المرسوم رقم ١١ تتجاوز ١١ مليار ليرة سورية مؤكداً دعم الحكومة لكل الاستثمارات.

وفي إطار خطة وزارة السياحة المتضمنة إعداد وتنفيذ البرنامج الوطني لترويج وتشجيع الاستثمار السياحي الذي يمثل ركيزة في إعادة الإعمار، وبهدف جذب رؤوس الأموال لتوظيفها في المشاريع السياحية ما يؤمن استرداد فرص العمل بأعداد كبيرة وتنشيط الدورات الاقتصادية المحلية وتوفير خدمات سياحية جديدة للسياحة الداخلية في المرحلة الحالية، عقدت وزارة السياحة أمس في فندق الداما روز ورشة عمل تحضيراً لإقامة سوق الاستثمار السياحي ٢٠١٥.

وقال يازجي: إن الورشة هي مرحلة رئيسية ضمن البرنامج الوطني لتطوير وتشجيع الاستثمار السياحي في سورية، وهي مرحلة تهدف إلى وضع الرؤى ومشاركتها بين المالك والمستثمر ووزارة السياحة، مضيفاً: إن وزارة السياحة عازمة على تطوير الأسس والتشريعات اللازمة التي تشمل كل ما يلزم للمرحلة الحالية والقادمة، وأن الزيارات العديدة للمستثمرين من داخل وخارج القطر بينت لنا الرغبة الكبيرة عند المستثمرين للاستثمار في سورية.

وعرض مدير المشروعات السياحية في وزارة السياحة غياث الفراح الفرص الاستثمارية بما فيها ٤ مواقع في مدينة دمشق تتضمن استثمار فندق الجلاء، والمشروع تابع للاتحاد الرياضي العام إضافة لاستثمار مجمع الكندي في الصالحية والعائد إلى وزارة الكهرباء ومساحة ٧ آلاف م٢ ويتضمن إقامة فعاليات تجارية، كما هناك مشروع في دمشق القديمة (مطحنة قديمة أثرية تابعة لمؤسسة المطاحن مطلوب توظيفها بإعادة تأهيل المطحنة كمطعم، إضافة لموقع تابع لمحافظة دمشق في مشروع دمر الجزيرة ١٦ ومساحته ٣٧ ألف م٢.

ولفت الفراح إلى وجود ٥ مواقع في ريف دمشق و٤ مواقع في معبر جديدة يابوس الحدودية و١٢ مشروعاً في اللاذقية، و٥ مشاريع في طرطوس، و٤ في السويداء ومشروع بجبلة وآخر ببانياس.

وفي تصريح لـ«الوطن» قال مدير سياحة اللاذقية وائل منصور: إن أهمية الورشة تنطلق من تبادل الرؤى حول الفرص المعروضة ذاكراً أن ١٢ مشروعاً معروضاً للاستثمار.

كما لفت مدير سياحة حمص المهندس حسين وسوف لـ«الوطن» إلى المشاركة بمشروعين أحدهما تابع لمؤسسة الإسكان والثاني لمجلس مدينة صوبري وكلفة كلا منهما تتجاوز مليار ي ليرة سورية حسب الأسعار الرائجة بـ٢٠٠٩، واقترح الخبير في الاستثمار ماهر العطار ضرورة العمل على إحداث شركات سياحة مساهمة للتطوير السياحي وتأكيد وجود مجموعات استثمارية للمشاركة كرؤية تشاركية مع أصحاب المشاريع السياحية والعائدة للجهات الحكومية.

النواب الصغار تذكروا... والكبار نسوا

| حماة- محمد أحمد خبازي

قضايا طفولية وخدمية مهمة جداً، تناساها أو نسيها الكبار، كانت العنوان العريض للمداخلات والطروحات الواعية، التي قدمها أطفال حماة في اجتماع برلمانهم الصغير الذي يضم ٣٦٥ طفلاً، وذلك بصالة فرع حزب البعث، وبحضور محافظ حماة غسان خلف، وأمين فرع حماة لحزب البعث مصطفى سكري، وأعضاء قيادتي فرعي حزب البعث والجبهة الوطنية التقدمية، وعدد من مديري الدوائر، وأعضاء مجلس الشعب في حماة.

وقدم الأطفال خلال اجتماع برلمانهم، مقترحاتهم ومداخلاتهم ومطالبهم الخدمية، التي تخص مختلف المؤسسات والمنظمات الحكومية والشعبية، لتحسين واقع طلاب المدارس من النواحي الصحية والنفسية والاجتماعية والتعليمية.

وتركزت مطالب الأطفال على الخطوات المتخذة من مديرية الصحة والجهات المعنية الأخرى للتصدي لمرض اللاشمانيا وبيان أسباب انتشاره وطرق علاجه، وحث منظمة الطلائع على إطلاق مبادرات من شأنها مواصلة تكريم الرواد الطليعيين والمشرفين الطليعيين، من خلال تنظيم رحلات ترفيهية داخلية وخارجية لهم، والإسراع في صيانة الأبنية المدرسية التي تعرضت للتخريب بأيدي المسلحين، والاهتمام بأدب الأطفال وتوجيهه بشكل صحيح بما يتناسب مع براءة الطفولة، وتفعيل البرامج الإعلامية في التلفزيون السوري التي تعنى بالطفولة واهتماماتها، وتشديد الإجراءات التي تحمي الغابات من القطع والحرق والعبث، لكونها ثروات وطنية مهمة ينبغي الحفاظ عليها بكل السبل.

وطالب أعضاء البرلمان الصغير قيادة فرع حماة لحزب البعث، بتوضيح دورها في تعزيز تجربة تنظيم طلائع البعث لديمومة هذه المنظمة ونشاطاتها وبقائها رائدة في هذا الصدد، وكذلك قيام الجهات المعنية بالحفاظ على مدرسة الأنشطة (التطبيقات) لكونها مركز إشعاع حضاري طليعياً، ترعى إبداع الأطفال وتأمين أماكن مناسبة للأطفال المهجرين إلى حماة، وترك التطبيقات للمميزين لأنها المكان الوحيد لنبع المبدعين الوطني.

كما أكد الأطفال ضرورة وضع حاويات القمامة بعيداً عن جدران المدارس منعاً لانبعاث روائح كريهة ومزعجة للطلاب، مع ضرورة جمع وترحيل القمامة بمواعيدها بشكل يومي، ومحاسبة من يرمي الأوساخ في غير مكانها المخصص، وإيجاد البدائل بالنسبة للمدارس التي تم تحويل أغلبيتها إلى الدوام النصفي بسبب الضغط الكبير في أعداد طلابها، من حيث تأمين الإنارة، واستيعاب المنهاج واستثمار الوقت، والأخذ بالحسبان امتداد الدوام المسائي المتزامن مع التقنين الكهربائي، وتخصيص مدارس التعليم الأساسي (الحلقة الأولى) بحصة حاسوب من الصف الأول إلى الرابع أسوة بطلائع البعث من الصفين الخامس والسادس، وتأمين مقومات تسارع انتشار وسائل الاتصال الحديثة والإنترنت.

ودعا الأعضاء إلى حماية حقوق الأطفال النفسية لمن يعاني منهم من آثار ومنعكسات خلافات أبويهم وتفعيل مراكز الإراءة، التي يتم فيها رؤية الطفل لأحد الوالدين أو كليهما، ومعالجة مشكلات السير الناتجة عن المراهقين والمسيئين أثناء وقت انصراف الطلاب في أماكن تجمع المدارس، وذلك من خلال فرز قيادة الشرطة لدورية دائمة، حفاظاً على سلامة الطلاب والأطفال من أي تعديات، وأن تشمل البطاقات الصحية الممنوحة للمتعاقدين جميع أفراد الأسرة علماً بأن هذه البطاقات تسمح بإجراء ١٢ معاينة طبية في العام، وتفعيل ورشات الخياطة التابعة للاتحاد النسائي لتصنيع ألبسة وتوزيعها لأبناء الشهداء وذلك بالتعاون مع الجهات المناسبة.

ترى هل تستجيب الجهات المعنية لمطالب ومقترحات أعضاء البرلمان الصغير أو ستذهب أدراج الرياح؟.

شجون الزراعة في طرطوس مطالب بالجملة

وزير الزراعة يقول: لدينا فائض في معظم المحاصيل وفلاحو الزيتون أهملوها

| طرطوس- محمد حسين

تركزت مداخلات الحضور حول غلاء مستلزمات الإنتاج الزراعي وتسويقه والهوة الكبيرة بين تكاليفه ومبيعه في السوق وضبط حركة التجار المستوردين والعمل على ضم الزيتون والحمضيات والزراعات المحمية إلى المحاصيل الإستراتيجية والبحث عن أسواق إنتاجية لتسويق الفائض من المنتج الزراعي وتأمين سماد البوتاس اللازم للزراعة ومعالجة قضية التحديد والتحرير في بعض المناطق كيحمور والمعوانة التي تعاني من مشكلة مزمنة عمرها أكثر من ثلاثين سنة والمتمثلة بعدم توزيع الأراضي على الفلاحين منذ عام ١٩٦٧ وانتهى العمل بقرار التوزيع منذ عام ١٩٧٤.

جاء ذلك خلال الحوار المفتوح الذي أقيم في المركز الثقافي بطرطوس مع وزير الزراعة والإصلاح الزراعي المهندس أحمد القادري الذي دعا إليه فرع اتحاد الصحفيين بطرطوس ضمن منبر الصحفيين الشهري الذي أقامه تحت عنوان (شؤون وشجون الزراعة السورية بشكل عام وفي طرطوس بشكل خاص ومتطلبات معالجة آثار الأزمة وتداعياتها على زراعتنا).

وطالبت المداخلات أيضاً بالتوسع الشاقولي العمراني للحفاظ على الأراضي الزراعية وإعادة النظر ببعض قرارات الاستملاك وبإعادة العمل بمنح القروض للبيوت البلاستيكية والأبقار والمداجن، وحل مشكلة التأخير في توزيع التعويضات على المزارعين المتضررين في البيوت البلاستيكية ومعالجة مخلفات معاصر الزيتون السائلة (الجفت) وترحيلها إلى أماكن أقل ضرراً.. وتأمين المازوت من كازية اتحاد الفلاحين لهذه المعاصر واستثناء محافظة طرطوس من شرط المساحة عند الترخيص للمنشآت الصناعية واعتماد التشجير الحراجي المثمر ومنع استيراد مكثفات العصائر وتشجيع إقامة معامل للحصول على عصائر طبيعية وتأمين المازوت لصيادي الأسماك من كازية اتحاد الفلاحين ومراقبة نوعية البذار والأدوية المستوردة ومعاقبة المهربين.

كما طالبت المداخلات بافتتاح كلية للهندسة الزراعية والطب البيطري في جامعة طرطوس المحدثة، والنظر في واقع خريجي الثانوية الزراعية وزجهم في مفاصل العمل والسماح لهم بالدخول للكليات العسكرية أو العلمية.. والعمل على إعادة فتح خط العراق لتصدير المنتجات الزراعية.

المهندس أحمد القادري وزير الزراعة والإصلاح الزراعي أكد في مطلع حديثه خلال اللقاء أن القطاع الزراعي كغيره من القطاعات التنموية الأخرى تعرض لخسائر كبيرة نتيجة الإرهاب التكفيري وصلت إلى ١٥ مليار ليرة سورية كخسائر مباشرة على الإنتاج الزراعي و٢٠٥ مليارات ليرة سورية خسائر غير مباشرة نالت من البنى التحتية التابعة لوزارة الزراعة والقطاع الزراعي الذي وصلت مساهمته في الناتج الوطني عام ٢٠١١ إلى نحو ١٩,٧٪.

ورغم مضاعفات الأزمة ذكر السيد الوزير أن الوزارة مستمرة بالنشاطات لإيجاد الحلول والبدائل في مضاعفة الإنتاج وتحسينه واستنباط أصناف جديدة مقاومة للأمراض وذات إنتاجية عالية وصلت إلى ١٦ صنفاً للعام الماضي.. وتطوير الثروة الحيوانية عبر إيجاد بدائل علفية والعمل على ترقيم الثروة الحيوانية الإحصائي، وبدأنا في العام الماضي بتوسيع مشروع الثروة السمكية والبحرية ضمن الأحواض وهناك إجراءات تمت للتخفيف من الآثار السلبية للأزمة حيث تم تقديم ١٢٦ مليون جرعة لقاح منها ٦٤٥ ألف لقاح للأغنام ووصلت قيمة دعم الأعلاف إلى ٩ مليارات ليرة سورية ودعم بذار القمح وبيعه بـ٦١ ليرة سورية علماً أن كلفته ١٧١ ل. س.

وأكد أن الوضع الزراعي بخير فلدينا فائض إنتاجي في معظم المحاصيل ونسعى مع الوزارات الأخرى إلى تسويق الفائض لتحسين الواقع المعيشي للمنتجين على الرغم من المعاناة في نقل المحاصيل من مراكز الإنتاج كالأقماح في الحسكة إلى مراكز الاستهلاك في دمشق والساحل السوري.

وفيما يخص مستلزمات الإنتاج الزراعي والمكافحة بين الوزير أن مهام الوزارة تأمين مستلزمات الإنتاج التي تنتجها مؤسسة إكثار البذار إضافة إلى بذار البطاطا التي نستوردها... وحالياً بدأنا بإعادة الإقلاع بالبرنامج الوطني لإكثار بذار البطاطا.

أما فيما يخص الزراعات المحمية فقد أشار القادري إلى أن طرطوس هي الأولى على مستوى القطر وهي تحظى باهتمام الوزارة حيث تم إحداث مركز متخصص للزراعات المحمية هو الأول من نوعه..

كما تم التنسيق مع المصرف الزراعي والبنك المركزي للعمل على إعادة منح القروض الزراعية لمساعدة الإخوة المزارعين كما أننا نسعى من خلال تعاوننا مع المنظمات الدولية لتأمين بعض المنح على شكل بذور وشبكات الري ولاحقاً لتأمين الرقائق البلاستيكية وهذا سيكون له منعكس إيجابي على العملية الإنتاجية، وعن شجرة الزيتون قال الوزير إن هناك إهمالاً من بعض المالكين لهذه الشجرة المباركة وفي الجانب البحثي نعمل على إدخال أصناف جديدة آخرها صنفان في العام الماضي هما (السكري والعيروني) المقاومان لفطر عين الطاووس.

وكشف الوزير عن وجود عقد لاستيراد ٥ آلاف طن من سماد البوتاس مع شركة إيرانية وسيكون للمنطقة الساحلية الأولوية في توزيعها.

منوهاً بفكرة معمل للعصائر الطبيعية بالتعاون مع وزارة الصناعة بقدرة إنتاجية تقدر بـ٦٥ ألف طن والعمل على إقامة عدة معامل بطاقة ٢٥٠ ألف طن..

حضر اللقاء غسان أسعد أمين فرع طرطوس لحزب البعث العربي الاشتراكي بطرطوس وبعض أعضاء وقيادة الفرع والمهندس ياسر ديب رئيس مجلس محافظة طرطوس وفعاليات حزبية وتنفيذية وبعض المعنيين بقطاع الزراعة في المحافظة وعدد من الإخوة الفلاحين.

أدار الحوار الزميل هيثم يحيى محمد رئيس فرع اتحاد الصحفيين بطرطوس.

وأيضا طرطوس مستعدة لاستقبال معمل الفلاحين للعصائر

| طرطوس- الوطن

قضايا طرطوس الزراعية لا يكاد يخلو اجتماع إلا وتتكرر باستمرار بانتظار أن تجد من يأخذ بها للحل.. وفي هذا الإطار أشار محافظ طرطوس صفوان أبو سعدى في لقائه الأخير مع الصحفيين إلى أنه خاطب نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الخدمات وزير الإدارة المحلية من أجل تحسين وضع المحافظة ومساعدة الإخوة الفلاحين في الساحل السوري وحل بعض القضايا العالقة منذ مدة والتي تحتاج إلى حل يريح المحافظة.

فمع اقتراب موسم نضج وتسويق الحمضيات في الساحل السوري وما يعانيه الفلاح من صعوبات ومشاكل، تمت دعوة كل من محافظي طرطوس واللاذقية وأميني فرع حزب البعث العربي الاشتراكي ومن تراه الوزارة مناسبا لحضور جلسة خاصة للجنة الاقتصادية من أجل دراسة ومعالجة مشكلة تسويق الحمضيات في الساحل السوري لما له من أثر إيجابي على أبناء المنطقة والاقتصاد الوطني، ويتضمن المقترح اعتماد تأشيرة الأسعار للموسم ٢٠١٥-٢٠١٦ لتسويق الحمضيات.. واتخاذ القرار المناسب بمنع استيراد العصائر والمكثفات الصنعية، إضافة إلى المساعدة بنقل معمل الفرز والتوضيب العائدة ملكيته للاتحاد العام للفلاحين وغرف الزراعة إلى محافظة طرطوس، مؤكداً أن المحافظة على استعداد لتقديم الأرض مجاناً لهذه الغاية.

من جانب آخر أشار المحافظ في كتابه إلى تفاقم وامتداد مشكلة النفايات الصلبة وانتشار المكبات العشوائية في المحافظة التي تتمتع بالخصوصية الجغرافية والتضاريسية والغطاء النباتي والحراج والهطلات المطرية المرتفعة في المنطقة والتي تؤدي مجتمعة إلى زيادة المشكلة وتفاقمها إذا لم تعالج بشكل جذري.. وفي سبيل إيجاد الحل المناسب والمعالجة السليمة ثم اقترح دعوة المحافظ ومدير النفايات الصلبة ومن تراه الوزارة مناسبا إلى اجتماع للجنة الخدمات والبنى التحتية من أجل مناقشة هذا الملف والقرارات الصادرة عن المحافظ للوصول إلى الحلول الناجعة لتلافي النتائج السلبية لهذا الملف مستقبلاً.